

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة
الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

تمدي البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة أطيبتحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتشرف بإبلاغها أن حكومة أنغولا قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، في الانتخابات المقرر أن تجريها الجمعية العامة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، تجدون طيه الإسهامات والالتزامات المقدمة بصفة طوعية من أنغولا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، وذلك دعما لترشيحها (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمانة العامة
من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

ترشح أنغولا لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
(٢٠١٠-٢٠١٣)

الإسهامات والالتزامات المقدمة بصفة طوعية من أنغولا من أجل تعزيز حقوق
الإنسان وحمايتها

أولا - مقدمة

قررت أنغولا تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣
(في الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠).

وكانت الجمعية العامة قد أنشأت مجلس حقوق الإنسان، بموجب قرارها
٢٠٠٦/٢٥١، مما أتاح فرصة تاريخية لتحسين فعالية نظام حماية حقوق الإنسان داخل الأمم
المتحدة وتعزيزه.

ونتيجة للتجارب التي مرت بها جمهورية أنغولا في فترات مختلفة من تاريخها، دخلت
في عام ٢٠١٠ مرحلة جديدة تتسم أساسا بإقرار دستور جديد يتوفر فيه ما يلي:

- ينهي المرحلة الانتقالية وينشئ أخيرا دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون
- يكون أكثر شمولية ويقر بالحقوق والحريات الواردة فيه بوصفها غير قابلة للتصرف
- يخلق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وظروف
السلم والاستقرار التي تكفل قدرات مؤسسية أكبر لتعزيز حقوق الإنسان
ومراعاتها وحمايتها

ثانيا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إضافة إلى ما يتسم به دستور جمهورية أنغولا الذي اعتمد مؤخرا من نطاق أوسع،
يجدر التأكيد على الهيئات التي تشكل إطاره المؤسسي ألا وهي:

- وزير الدولة لحقوق الإنسان
- المحاكم
- النائب العام لجمهورية أنغولا

- أمين المظالم
- لجان حقوق الإنسان في المحافظات، والمجلس الوطني المعني بالأسرة
- المعهد الوطني للطفولة والمجلس الوطني للطفل
- مراكز الإرشاد الأسري وشبكات تعزيز حقوق الطفل وحماتها
- لجنة الإبلاغ عن حقوق الإنسان المشتركة بين عدة قطاعات

ثالثا - التزامات جمهورية أنغولا

تهدف الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة البناء وتنفيذ استراتيجية القضاء على الفقر عموماً إلى تحسين دليل التنمية البشرية، لا سيما المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامة الناس ورفاههم.

أما وقد تجدد الآن نشاط مجلس حقوق الإنسان بحيث أصبح ينظر إلى تعزيز حقوق الإنسان وحماتها من منظور عالمي وغير ميسس، بخلاف الوضع من قبل، وأصبح تعميق التعاون بين الدول ركيزته الأساسية.

من ثم، وفيما يتعلق بتنظيم المجلس وسير عمله، ستواصل جمهورية أنغولا العمل على ما يلي:

- تعزيز أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان
- تكثيف التعاون الدولي وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ الذي يبرز أهمية الاستعراض الدوري الشامل وآلية إجراءات المجلس
- مراجعة جدول أعمال المجلس لتجنب الازدواجية وتبديد الموارد المادية والمالية والبشرية
- وعلى كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، ستظل حكومة أنغولا ملتزمة بالأمور التالية مع مواصلة دعمها وتشجيعها لها:

- الحوار والتعاون البناء بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس
- تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنسيق أنشطتها وزيادة فعالية أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان
- إشراك المنظمات غير الحكومية بوصفها عناصر إيجابية وهامة للحوار بشأن عمل المجلس

- عالمية حقوق الإنسان كافةً، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، وعدم قابلية تلك الحقوق للتجزئة
- العملية الإقليمية والدولية التي ترمي إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- الاستجابة الفعالة لأزمات حقوق الإنسان حال وقوعها، على أن تحكم تلك الاستجابة مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقالية، مع تعزيز الحوار والتعاون الدوليين
- وستواصل أنغولا تعزيز التدابير التشريعية من أجل إيجاد اتساق أفضل بين أطرها القانونية المحلية والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. لذا ستستمر جمهورية أنغولا، على الصعيد الداخلي، في دفع عجلة التوقيع على الصكوك الدولية التالية:
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
- بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- وستشرع جمهورية أنغولا، عمّا قريب، في عملية التصديق على جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها، ومنها على سبيل المثال:
- الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتدريبهم
- بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- وامتثالاً للتعهد الذي قطعه أنغولا على نفسها في عام ٢٠٠٧ من أجل انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، اتخذت الإجراءات التالية ضمن جملة إجراءات أخرى:

- إقرار دستور جديد مستوحى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- التصديق على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن المرأة في أفريقيا
- التوقيع على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- تقديم تقرير وطني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل
- إنشاء وظيفة وزير دولة لحقوق الإنسان
- الترحيب بزيارات المقرر الخاص المعني بحرية الأديان ورئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي
- التصديق على قانون جديد عن الأحزاب السياسية، يسمح بزيادة مشاركة المرأة في السياسة، لا سيما في البرلمان، مما وضع أنغولا ضمن العشرة بلدان التي تضم أعلى تمثيل للمرأة في البرلمان، أي بنسبة ٣٩ في المائة
- إنشاء لجنة شاملة لعدة قطاعات تعنى بالاتجار بالأشخاص
- وفيما يتعلق بالعلاقات المؤسسية مع هيئات الأمم المتحدة، تؤكد جمهورية أنغولا من جديد أيضا التزامها بما يلي على وجه الخصوص:
- تعميق العلاقات الممتازة التي تربطها بالفعل بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وآلية إجراءات مجلس حقوق الإنسان
- تقديم تقاريرها الدورية إلى الهيئة المنشأة بمعااهدات حقوق الإنسان
- النظر في تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل
- التعاون الكامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية ذات الصلة
- المشاركة على نحو نشط وبناء في جهود مجلس حقوق الإنسان، مما يتسم بأهمية كبرى في تعزيز القدرة المؤسسية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها